[الإضافة]

(الإضافة): أي هذا مبحثها . هي في اللغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشّمس للغروب : مالت [٤٦/٢] ، أو أضفت [١] ظَهْري إلى الحائط : أملته [٢] إليه ، وضاف السّهْمُ عن الهدف : عَدَل ، وأضفته إلى فلان : ألجأته ، والمضاف في الحرب : المحاط به ، والمضاف : الملزق [٣] بالقوم وضافَه الهم : نزل به . وتضايف [٤] الوادي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر [٥] ، وأضفت من الأمر : أشفقت .

وفي الاصطلاح : (نسبة تَقْيِيدِيّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ) فخرج بالتقييدية [٦] : الإسنادية نحو : زيد قائم ، وبما بعده نحو : قام زيد ، ولا ترد الإضافة إلى الجُمَل ؛ لأنها في تأويل الاسم .

وبالأخير الوصف نحو : زيد الخياط .

(وتصِحّ بأدنى ملابسة) كقوله تعالى : « لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ عَشِيّةً أوْ ضُحاها [٧] » لمّا كانت العشيّة والضحى طَرَفَيْ النّهار صحّت إضافة أحدِهما إلى الآخر . وقولهم :

---

(١) في ط : « ضفت » تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أملت إليه » .

(٣) ا : « الملزوق » .

(٤) ط : « وتضاف الوادي » تحريف .

(٥) ا : « كأنه مال إحدى» ب : « كأنه مال إحدى جانبيه إلى الأخرى . ط : كأنه مال أحد جانبيه بالآخر » .

(٦) ط : « التقيد » من دون باء الجرّ .

(٧) سورة النازعات ٤٦ .

« كَوْكبُ الخَرْقاء » أضيف إليها ؛ لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه .

(والأصحّ أنّ الأول) هو (المضاف والثاني [١]) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه ، لأنّ الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني ، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره .

وقيل : عكسه . (وثالثها : يجوز في كُلّ) مِنْهما كُلّ منهما [٢] .

(وتَجْري) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقيل : المسند الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثّاني . وقيل : عكْسُه ، وقيل : يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثّاني . والأصحّ : قولٌ رابع : أن المسند : المحكومُ به ، والمسند إليه : المحْكومُ عليه .

(و) يجري أيْضاً في (البَدل والمُبْدَل منه) . والأصحّ هنا أنّ الثاني البدل ، والأول المبدل منه ، كما يؤخذ من مبحثه .

(و) الأصحّ (أن الجرّ) في المضاف إليه (بالمضاف) قاله سيبويه ، وإن كان القياسُ ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل ، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ ، فعمل عملـه ، ويـدلّ [٣] له اتّصال الضمائر به،ولا تتصل إلاّ بعاملها . (وقال الزّجّاج ، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لأن الاسم لا يختصّ . (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنويّة قال الجمهور : (وتقدر اللاّم . قال في شرح الكافية : ومعناها هو الأصل ، ولذا [٤] يحكم به مع صحّة تقديرها ، وامتناع تقدير غيرها ، نحو : دار زيد ، ومع صحّة

(١) « والثاني » سقط من ا إلى قوله : « إليه » .

(٢) « منهما » سقطت من ا .

(٣) من : « ويدلّ له » إلى قوله : « وقال الزجاج » سقط من ا . وفي ب : « وفي بدل له » مكان : « ويدلّ له » تحريف .

(٤) ط فقط : « وانه يحكم به » .

تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : يد زيد ، وعند امتناع تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : عنده ، ومعه ، ومنه إضافة كُلّ إلى ما بعدها . (و) قال (قوم : و) يقدّر (مِنْ إنْ كان الأوّل بعض الثاني ، وصحّ الإخبار به عنه) كثوب خزّ ، وخاتم فِضّة ، فالثّوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضّة ، ويصحّ أنْ يُطْلق على كل اسم الخزّ ، والفضّة . ومنه إضافة[1] العدد إلى المعدود ، والمُقَدّرْ إلى المقدّرات [2] على الصّحيح ، بخلاف : يدَ زيدٍ ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللاّم ، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثّاني فيه على الأوّل .

(قيل : أو لم يَصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً ، وهو رأي ابن كيسان ، والسِّيرافي ، واستدلاّ بظهورها في قوله :

١٢١٢ — • فالْعَيْنُ مني كأنْ غَرْبٌ تَحطُّ به [3] •

وقوله :

١٢١٣ — • كأنّ على الكفّين مِنْه إذا انْتحى [4] •

وردّه ابن مالك بأن الفصل بـ « مِنْ » لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها ، وقد فصل

---

(١) ط : « أضاف العدد إلى المعدود » تحريف .

(٢) ط : « المقدورات » .

(٣) لعلقمة الفحْل ، ديوانه ١٨ وعجزه :

• دهماء حاركها في القتب محزومُ •

ورواية : « بالقتب » بالباء الجارّة لا : بـ « في » وهي رواية الدرر وفي ط : « لحظ » مكان : « تحط » ، تحريف .

(٤) يقول صاحب الدرر ٢ : ٥٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمتّه مع أنه بيت مشهور من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وتمامه :

• مداك عروس أو صلاية حنظل •

بها ما ليس بجزء قال :

١٢١٤ – • وإنَّ حَدِيثاً مِنْكِ لو تعلمينه [١] •

وأنكر قوم الإضافة بمعنى « مِنْ » أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللاّم ، لأن الخزّ مستحِقٌّ للثواب ، كما أنه أصله .

(و) قال الجُرْجانيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه : (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرْفاً له . قال في شَرْحَيْ الكافية والتّسهيل ؛ قد أغفلها [٢] أكثرُ النّحويين ، وهي ثابتة في الفصيح كقوله : « ألَدُّ الخِصام [٣] » ، « بل مَكْر اللّيْلِ والنّهار [٤] » ، « تربُّصُ أرْبَعَةِ أشْهُرٍ [٥] » ، « يا صَاحِبيَ السِّجْنِ [٦] » ، وفي الحديث : « فلا تجدون أعْلَمَ من عَالِم المدينة » ، فمعنى « في » في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلّف .

قال أبو حيّان : ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره ، وهو مَرْدُودٌ ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ، وردّ الدعوة تفرّده . وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته : بأن تقدير « في » أقل من « اللاّم » ، « ومِنْ » . وكذا قال ابن مالك . وزاد أنّ تقدير : « مِنْ » أقلّ من تقدير « اللاّم » . (و) قال (الكوفيّة و) يقدّر (عند) نحو : هذه ناقة رقودُ الحَلَب ، أي رقودٌ عِنْد الحَلَب .

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

• جنى النّحل في ألبان عوذ مطافل •

ديوان الهذليين ١ : ١٤ وروايته : « تبذلينه » مكان : « تعلمينه » .

(٢) ط : « أعلتها » تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٠٤ .

(٤) سورة سبأ ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٦ .

(٦) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ .

وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبّهة ، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة [١] . (و) قال (أبو حيّان : لا تقدير) أصلاً ، لا للاّم ، ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعدّدة بيّن كل جهة منها الاستعمال . فإذا قلت [٤٧/٢] : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمروٍ [٢] ، فالإضافة لِلْملْك ، أو سَرْجُ الدابة فللاستحقاق ، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص .

(ويختَصّ) التّقدير عِنْد مَنْ قال به (بالمحضة ، وقيل : تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى : « فمنهم ظَالِمٌ لنفسه [٣] » « حافظاتٌ لِلغَيب [٤] » . « مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ [٥] » . « فعّال لما يريد [٦] » وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبّهة .

(و) المحْضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة . قال أبو حيّان : هكذا قالوا ، وليس بصحيح ؛ لأنه من جَعْل القسم قَسِيماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قِسْمٌ منه . والصّواب أنها تفيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه التعريف . انتهى .

وهو بَحْثٌ لَفْظِيّ (وفي مفاد [٧] إضافة الجُمَل) أي الإضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط . وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات [٨] ، ووجه التّعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا

---

(١) ط : « للمقايسة » تحريف .
(٢) ط : « غلام زيد دار عمرو » بدون الواو العاطفة تحريف .
(٣) سورة فاطر ٣٢ . (٤) سورة النساء ٣٤ .
(٥) سورة البقرة ٨٩ . (٦) سورة هود ١٠٧ .
(٧) ط فقط : « وفي إسناد إضافة الجمل » .
(٨) ط : « أن الجمل ثلاث » تحريف .

ترجيح . ثم قال : وفي التعريف نظر ، لأن تقدير المصدر تقدير معنىً كما في همزة التسوية ، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه ، كما لا يتعرّف قولك : غُلام رَجُلٍ ، وأنت تريد واحداً بعينه ،وأيضاً ، فلا يلزم في المصدر أن يقدّر مضافاً بل قد يقدّر متوّناً عاملاً [١] . انتهى .

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد [٢] واحداً منهما (بل تخفيفاً [٣]) في اللفظ بحذْف التنوين ، وشبهه . (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير ، ومِثْل وشِبْه ، وخدْن) بكسر المعجمة ، وسكون المهملة بمعنى : صديق (ونحو) بمعنى : مِثْل (وناهيك ، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتِرْب بمعنى لِدَة وضَرْب ، ونِدّ في معنى مِثْل . وشَرْعك [٤] وبَجْلك [٥] ، وقطك ، وقدك في معنى حسبك ، فهذه الأسماء نكرات[٦] وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنّها على نيّة التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قاله سيبويه ، والمبرّد ، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في [٧] « حسب » ونحوها ؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدةَ الإبهام كما قال ابن السّراج والسّيرافي ، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل ، ونحوهما ، لأنك إذا قلت غير زيد ، فكلُّ شيء إلا زيد غيره . ومِثْل زيد فمِثْلهُ كثير : واحدٌ في طوله ، وآخرُ في عَمَلِه ، وآخرُ في صنعته ، وآخرُ في حُسْنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونقض هذا بأن كثْرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير ، كما أن كثْرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد

---

(١) ا : « عالما » تحريف .

(٢) من قوله : « ما لا يفيد » إلى قوله : « إضافة غير » سقط من ا .

(٣) ط : « تحقيقاً » بالقاف ، تحريف .

(٤) ا : « وسرعك » بالسين ، تحريف .

(٥) ا : « وكلك » وط : « نجلك » بالنّون ، كلاهما تحريف صوابه في ب ، وكتب اللغة .

(٦) ط : « فهذه الأسماء نكرة » .

(٧) من قوله : « في حسب » إلى قوله : « في غير » سقط من ا .

معهود للمخاطب ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون السّبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة ؛ لأنها لا تستعمل [١] مفصولة عنها ، لا يقال : هذا مِثْلٌ لك،ولا غَيْرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّنكير ، فلذلك كانت نكرة مُطْلقاً .

(وكذا واحد أمّه ، وعَبْدُ بطنه ، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو عليّ في الأوّلين ، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها « رُبّ » في قول حاتم .

١٢١٥ – * أماويّ إني رُبَّ واحد أمّه [٢] *

وقولها : ربّ أبيه ، رُبّ أخيه [٣] . قال أبو حيان: كأنه [٤] لوحظ في واحد أمه معنى : مُفْرَدُ أمّه ، وفي عبد بطنه : خادِم بطنه ، والضمير فيهما [٥] لا يرجع إلى واحد ، ولا عبد ، بل إلى غيرهما مما تقدّم . وفي أبيه وأخيه : مناسب له بالأبوّة والأخوّة . والأشهر استعمال ما ذكر معرفة . (قيل و) منه أيضاً (الظّروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة . حكاه أبو حيّان عن بعضهم .

(ويعرف ما ذكر) من « غير » وما بعده (إن تعيّن المُغَايِر والمُمَاثِل) كأن وقع « غير» بين ضدّين نحو : « صِراطَ الّذين أنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضوب عليهم ولا الضّالّين [٦] » وقولك : مررت بالكريم غير البخيل ، والجامد غير المتحرّك ، أو قارن مثلاً ممّا يُشْعِرُ [٧] بمماثلة خاصّة . (وقال المبرّد : لا يتعرّف « غير » بحال) ،

---

(١) ط : « لم تستعمل » بلم النّافية .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٧١ .

(٣) قال صاحب الدرّر ٢ : ٥٦ : « وظاهر الأصل أن هذا شعر ، وليس كذلك، بل هو نثر» . وفي ط : « ترب » تحريف أشار إليه الدّرر .

(٤) في ط فقط : « كله » . تحريف صو به من أ ، ب .

(٥) ط : « الضمير فيها » .

(٦) سورة الفاتحة ٧ .

(٧) ط : « أو قارون مثلاً مما يشعر » تحريف .

لأنّ كُلّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً ، والذي يُماثِلُك من كُلّ وَجْهٍ قد يتعيّن أن يكون واحداً . قال أبو حيّان : ورُدّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّهُ نهاية في المغايرة ، كما يكون نهاية في المِثْل .

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى[1] أو المنصوب ، لأنّها في تقدير الانفصال ، ولذلك وصف بها النّكرة في قوله تعالى : « هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ[2] » . ووقعت حالاً في قوله : « ثَانِيَ عِطْفِهِ[3] » ودخل عليها رُبّ في قول جرير :

١٢١٦ – • يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ[4] •

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجبية) : أنها قد تفيد التّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من « ضاربٍ » .

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً[5] ، لا ضاربٌ فقط ، فالتخصيص [٤٨/٢] حاصِلٌ بالمعمول قبل الإضافة .

وفُهِمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى الماضي ، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال .

---

(١) ط : « في معنى » بدون : « أل » .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة الحجّ ٩ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٩٥ ، وعجزه :

• لا في مُباعدةً مِنكُمْ وحِرْمانا •

(٥) أصله « ضارب زيداً » سقطت من ب ، ط ، والصواب في ا ، وشرح الشذور ٣٢٧ .

(قيل : و) منه إضافة [١] (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشْبَه الصّفة، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة [٢] العاملة بالشّبَه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه ، وإذا كان أقوى كان أولى أنْ يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف ، والأصَحّ لا ، ورُدّ الاستدلالُ ؛ لأنه لم يَنْبُ مناب الفِعل وحده ، بل مع أنْ ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه ، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول « رُبّ » وأل ، ونعته بالنّكرة، وبورود نعته ، وتأكيده بالمعرفة في قوله :

١٢١٨ – • إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني [٣] •

وقوله :

١٢١٩ – • فلو كان حُبِّيَ أمَّ ذي الوَدْعِ كُلُّهُ [٤] •

وبأنّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها .

(قيل : و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن السّبّاس [٥] ، والجزُولي ، وابن عُصفور ، وابن أبي الرّبيع ، قال الفارسيّ :

---

(١) « إضافة » سقطت من ا .

(٢) ط : « في الصفة » بوضع : « في » مكان : « من » .

(٣) قائله مجهول . وتمامه كما ورد في الأشموني ٢ : ٢٤٢ .

• عَاذِراً فيك مَنْ عَهِدْتَ عذولا •

ورواية الدرر ٢ : ٥٦ :

• عاذِراً مَنْ وجَدْتُ فيكِ عَذُولاَ •

(٤) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٧ . وتمامه :

• لأهْلَكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ المسارِحُ •

في الدرر وط : حُبُّ أمِّ وفي أ : « أبي الم » وفي ب : « حي انم » كله تحريف ولعل الصواب حبي ام.

(٥) ا : « وأبو الكرم وابن الدباس » بواو العطف . وكذلك في ب . أما الدّباس فكما جاء في : « البغية » فهو : عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، وكنيته أبو القاسم ، ولقبه : الدّباس وليس من كنيته : أبو الكرم .

لأنه ينوي بها الانفصال ، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ لا ينفكّ [١] أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأنّ فيه معنى الفعل ، ولهذا نصب الظرف . وتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرّ . والأصحّ أنها محضة ، إذْ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً ، ولا بعد رُبّ ، وأل . قال سيبويه : العرب [٢] : لا تقول : هذا زيدٌ [٣] أسود الناس ، لأن الحال لا يكون إلا نكرة [٤] .

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة ، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة . قاله ابن السرّاج . ونزل قول سيبويه على الثاني ، وقول الكوفيين على الأوّل .

(فإن قصد تعريفها ، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى : « مالك يوم الدّين [٥] » . « فالِقُ الحبِّ والنّوى [٦] » « غافرُ الذّنب [٧] » (إلاّ) الصفة (المشبهة) فلا تتعرّف ، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ ، وهو الرّفع بخلافها في غيرها ، فهي عن فَرْعٍ وهو النّصب ، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام .

(وزعم [٨] الكوفيّة والأعلم) : فقالوا : إنّها تتعرّف بقصده ؛ إذْ الإضافة لا تمنع منه ، (ومن ثمّ) أي مِنْ هنا ، وهو أنّ اضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد

---

(١) ا : « إذ ينفك » بإسقاط : « لا » .

(٢) « العرب » سقطت من ط .

(٣) ط : « أشبه الناس » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٤) ا : « لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة » .

(٥) سورة الفاتحة ٤ . (٦) سورة الأنعام ٩٥ .

(٧) سورة غافر ٣.

(٨) ا : « وعمم الكوفية » تحريف .

تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه ، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنّى أو جمعاً على حدّه ، نحو : الضّاربا زيد ، والضّاربو زيد . قال الشاعر :

١٢١٩ – * ليس الأخلاّءُ بالمُصْغِي مَسامِعِهم [١] *

وقال :

١٢٢٠ – * إن يَغْنَيَا عَنّي المُسْتوطِنا عَدَنِ [٢] *

(أو أضيف لمقرون بها) نحو : الضّاربَ الرجل ، وقوله تعالى : « والمُقِيمي الصّلاةِ [٣] » (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو : القاصد باب الكريم .

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرْجعِه على الأصح) نحو : الضارب الرجل والشاتمة[٤] ، وقوله :

١٢٢١ – * الودُّ أنْتِ المُسْتَحِقّةُ صَفْوه [٥] *

---

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إلى الوُشَاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِم *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٣ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإنّني لَسْتُ يوْماً عَنْهُما بغَنَي *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٢ .

(٣) سورة الحج ٣٥ .

(٤) ط : « والسائمة » تحريف .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* مِنّي وإنْ لم أرْجُ مِنْكِ نوالا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢١ .

وقوله :

١٢٢٢ – • الواهب المائةِ الهجانِ وعَبْدِها [١] •

ومنع المبرّد هذه الصورة ، وأوجبَ النصب . قيل : أو إلى ضمير ما نحو : الضاربك ، والضّاربي ، والضّاربه ، قاله الرُّمانيّ ، والمبرد والزمخشريّ . ومنع سيبويه والأخفش ذلك ، وجعلا موضع الضمير نصباً [٢] كما لو كان موضعه ظاهراً ، [٣] فإنّه يتعيّن نصبه [٤] .

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفةٍ) ما نحو : الضّارب زيد ، بخلاف الضّارب رجل ، ولا مستند له في السمّاع . (و) قال (الكوفيّة) : أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو : الثلاثة الأثواب [٥] قال ابن مالك : وحجّتهم السمّاع . وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس ، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز : الرّطل زيتٍ لا يجوز هذا .

[مسألة]

(الجمهور : على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكّده) ، لأن المضاف يتعرّف ، أو يتخصّص بالمضاف إليه ، والشيء لا يتعرّف ، ولا يتخصّص

---

(١) للأعشى . ورواية الديوان ١٥٣ .

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً تزجّى خلفها أطفالها

وفي الدرر ٢ : ٥٧ : « بينها » مكان : « خلقها » وانظر سيبويه ١ : ٩٤ ، والخزانة ٢ : ١٨١ .

وفي ا : « الواهب الملائم الملحان وعدها » تحريف وفي ب : « وعدها » مكان : « وعبدها » تحريف .

(٢) ط : « أيضاً » مكان : « نصباً » تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « ظاهر » بالرفع .

(٤) ط : « نفيه » مكان : « نصبه » تحريف .

(٥) ا : « الثلاثة أثواب » .

إلا بغيره . والنّعت عَيْنُ المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده . (إلاّ بتأويل) كقولهم : سعيد كرز ، أي مُسمّى هذا اللّقب . وخَشْرَمُ دَبْر [1] أي الذي له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنّحل ، وصلاة الأولى [٤٩/٢] ومَسْجِد الجامع ، و « دينُ القيِّمة » [2] أي الساعة الأولى ، واليوم أو الوقت الجامع ، والملّة القيّمة ، وسَحْق [3] عِمامةٍ ، وجرْد [4] قَطيفةٍ . الأصل : عمامة سَحْقٌ ، وقطيفةٌ جَرْدٌ ، قدّم ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضّة ، ويوْم يومٍ ، وليلة ليْلةٍ [5] .

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللّفظ فقط) من غير تأويل . تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و « شَهْر رمضان [6] » ، و « وَعْد الصّدق » [7] و « حقّ اليقين [8] » و « مكْر السّيء » [9] ، ويا نساء [10] المؤمنات كما جاء ذلك في النّعت ، والعطف ، والتأكيد نحو : « غرَابيبُ سُودٍ [11] » .

١٢٢٣ – • كَذِباً ومَيْنا [12] •

---

(١) الخَشْرَم كجَعْفَر : جماعة النّحل ، والزنابير واحدته بهاء (خشرمة) والدّبْر : النّحل والزنابير ، واحدته (دَبْرة) انظر اللسان (دبر) .

(٢) سورة البيّنة ٥ .

(٣) سحق : بمعنى بالية .

(٤) جرْد : بمعنى مجرودة .

(٥) « ليلة » سقطت من ا .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ .

(٧) سورة الأحقاف ١٦ .

(٨) سورة الواقعة ٩٥ .

(٩) سورة فاطر ٤٣ وفي ب : « وذكر السيء » تحريف .

(١٠) ط : « وابناء المؤمنات » . تحريف .

(١١) سورة فاطر ٢٧ .

(١٢) قطعة من بيت لعديّ بن زيد ، والبيت بكماله :

فقدّمت الأديم لِرَاهِشَيْه وألْفَى قولها كَذِباً ومَيْنا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

« كُلُّهم أجْمَعُون [١] » . (و) قال أبو حيّان : لا يتعدّى السّماع . بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أولا ، أو واسطة) بينهما؟ أقوال :

الأول : قاله جماعة ، واختاره أبو حيّان ، لأنه لا يقع بعد « رُبَّ » ، ولا « أل » ، ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ : « صلاة أولى » و « مسجد جامع » .

والثاني : قاله الفارسيّ وابن الدّباس [٢] وغيرهما لشبهه بحسَن الوجْه وأمثاله ، لأن الأصل في « صلاة الأولى » ونحوه : « الصّلاة الأولى » على النعت ، ثم أزيل عن حدّه كما أن أصل [٣] : حسن الوجه : « حَسَنٌ وجْهُهُ » فأزيل عن الرفع .

والثّالث : قاله ابن مالك : قال : لأن لها اعتبارين : اتّصالٌ من وجه أن (الأولى [٤]) غير مفصول بضمير منوي ، وانفصاله من وجه : أنّ المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر . قال أبو حيّان : ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث . (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغي فيه مضاف) نحو :

١٢٢٤ – • إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام عَلَيْكما [٥] •

(أو مضاف إليه) نحو :

١٢٢٥ – أقام ببَغْدادِ العِراقِ وشَوْقُه لأهل دِمشْقِ الشّامِ شَوْقٌ مُبرِّحُ [٦]

---

(١) سورة الحجْر ٣٠ .

(٢) ا : « ابن الرماش » تحريف . وقد سبق التعريف به آنفاً ....

(٣) « أصل » سقطت من ا .

(٤) ا : « الأول » ، تحريف .

(٥) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

• ومن يبك حوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ •

انظر ديوانه ٢١٤ .

(٦) لبعض الطائيين كما في العيني . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٤ .

(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضافٍ إليه) ، لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف . (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو : أنت أخانا أوّل ضارب . واقتصر في « التسهيل » على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه . قال أبو حيّان : فهل هو مختصّ بلفظ : « أوّل » أو « عام » في كل أفعل تفضيل [1] يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ، ولا يظهر فرْقٌ بين « أول » وغيره ، فيجوز : هذا بالله أفضل عارف . والصّحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم ، ولمخالفة الأصول .

(وجوّز الزمخشريّ وابن مالك) التّقديم (على غير) النّافية (مطلقاً) نحو : زيد عمراً غير ضارب . قال :

١٢٢٦ – *فتىً هو حَقّاً غيرُ مُلْغٍ فريضةً ولا تَتّخِذْ يَوْماً سواهُ خليلا* [2]

قال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادرٌ لا يقاس عليه . وجوّزه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله :

١٢٢٧ – *إنّ امرأ خَصّني يوماً مَوَدّتَه على التّنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفُورِ* [3]

قال أبو حيان : والصحيح المنع لاتّحاد العلّة في ذلك وفي المفعول [4] . أمّا

---

(١) ط « في كل أفعل التفضيل » .

(٢) قائله مجهول . وفي المغني ٢ : ١٨٩ : « تَوله » مكان : « فريضة » . وفي ا ، ب : « فريسة » مكان : « فريضة » ، و « سبيلا » مكان : « خليلا » .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٩ : أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو أبو زبيد الطائيّ يمدح أخاه لأمّه وليد ابن عقبة . انظر ديوانه ٧٨ ، وسبق ذكره رقم ٥٢٠ . وانظر أيضاً شرح شواهد المغني للسّيوطي ٩٥٣ .

(٤) ط : « لاتحاد العلة في ذلك في المفعول » تحريف .

« غير [١] » التي لم يُرَدْ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير مُشَاتِم [٢] .

(وجوّز قومٌ) التقديم (على حقّ) كقوله :

١٢٢٨ – • فإنْ لا أكُنْ كُلَّ الشُّجَاع فإنّني
بضرب الطُّلَى والهامِ حقٌّ علـيم [٣] •

قال أبو حيّان : والصحيح المنع لندور هذا البيت ، وإمكان تأويله . وجوّز قوم التقديم على « مِثْل » نقله ابن الحاجّ نحو : أنا زيداً مثل ضارب [٤] .

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفُه) ، ولم يختلّ الكلام به ،(وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه ، كقولهم : قُطِعَتْ بَعْضَ أصابعه ، وقرىء : « تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيّارة [٥] » وقوله :

١٢٢٩ – • كما شَرِقَتْ صدْرُ القَنَاةِ من الدَّم [٦] •

---

(١) « غير » سقطت من ا .
(٢) ا : « غير مستايم » تحريف . وفي ط : « غير شاتم » .
(٣) للأشتر كما في الدرر ٢ : ٥٩ .
والطُّلى : الأعناق .
(٤) ب : « ما زيداً مثل ضارب » ا : « أما زيداً مثل ضارب » والصواب في ط والأشموني ٢ : ٢٨٠ حيث يقول : « وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثل ضارِب زيداً أن يتقدّم « زيداً » على : « مثل » .
(٥) سورة يوسف ١٠ ، وفي ط : « يلتقطه » بالياء .
(٦) للأعشى . ديوانه ١٨٤ وصدره :
• وتشرقُ بالقول الذي قد أذَعْتَهُ •
من شواهد سيبويه ١ : ٢٥ ، والمقتضب ٤ : ١٩٧ .

وقوله :

١٢٣٠ – رؤيةُ الفكر ما يَؤُوْل له الأمْـ ـرُ مُعينٌ على اجْتناب التّواني [١]

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف ، فلا يقال : قامت غلام هند ، ولا أمَتُهُ زيد جاء ، أو صحّ ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال : أعجبني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء .

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة) : في أسماء لازمت [٢] الإضافة ، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقا : (حُمادي ، وقُصارى) بضم أولهما ، وقصرهما بمعنى : الغاية ، يقال : قصاراك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، وآخر [٢/٥٠] أمرك . وحكى الجوْهري فيها فتح القاف ، و (قَصر [٣]) أيضاً [٤] قال :

١٢٣١ – قَصْرُ الجديد إلى بِلَى والْعَيْشُ في الدّنيا انْقِطَاعُه [٥]

(و) لزم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحْد [٦]) فلا يضاف إلى ظاهر ، وسواء ضمير الغائب وغيره ، وتجب مطابقته لما قبله نحو : « إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ [٧] » .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ط : « لازمة » بالتاء المربوطة .

(٣) ويقال أيضاً : « قُصَيْرَى » بضمّ القاف ، وفتح الصاد ، وسكون الياء ، و « قُصار » بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمّها . و « قَصْر » بحذف الألفين مع فتح القاف ، وسكون الصاد وهي رواية الجوهريّ التي ذكرها السّيوطيّ . انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٤) « أيضاً » سقطت من ا .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٠ .

(٦) ط : « وحده » بالهاء .

(٧) سورة غافر ١٢ .

١٢٣٢ – • والذئبَ أخشاهُ إنْ مررْتُ به وحدي... [١] •

١٢٣٣ – • وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهيَ وحْدَكا [٢] •

وقوله :

١٢٣٤ – أعاذِلَ هل يأتي القبائلَ حظُّها من الموت أم خُلِّي لنا الموتُ وَحْدنا [٣]

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه . حكى الأصمعيّ : وَحِدَ الرّجل يَحِدُ [٤] : اذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة ، والأخوة [٥] ، والخؤولة. وقيل : محذوف الزوائد من : إيحاد [٦] . وقيل : نصبه على الحال لتأويله بمُوحِدٍ . وقيل : على [٧] حذف حرف الجرّ ، والأصل : على وحده .

(و) لازم (الإفراد والتذكير [٨]) لأنه مصدر (وقد يثنّى) شذوذاً (أو يجرّ

---

(١) من مقطّعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ ، وتمامه : • ... • ... وأخشَى الرِّياحَ والمطرا •
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ .

(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ . وعجزه :
• لم يَكُ شَيْءٌ يا إلهي قَبْلَكَا •
سيبويه ١ : ٣١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٣٢٦ .

(٣) قائله مجهول كما في الدّرر ٢ : ٦٠ .

(٤) في القاموس : وَحِدَ كَعَلِمَ ، وكرمُ يَحِدُ فيهما (أي في الصيغتين) وحَادةً ، ووحودةً ، ووحوداً ، ووحْداً ، ووُحدةً ، وحِيدةً : بقي مفرداً كتوحّد .

(٥) « والأخوة » سقطت من ا ، ب .

(٦) ا : « محذوف الزائد من إيحاده » . وب : « محذوف الزم أبد من إيجاد » وعبارة ب محرّفة . وفي ط : « محذوف الزائد من أحاد » وهي محرّفة أيضاً . والصواب من أ ، وحاشية الصبّان حيث نقل نص الهمع في هذا الموضع بأكمله . انظر الحاشية ٢ : ٢٥١ .

(٧) « على » سقطت من ا .

(٨) ط : « الإفراد والتنكير » ، تحريف .

بعلى) سمع : جلسا [١] على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس عَلَى وحده .

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيش ، وعُيَير) مصغّرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصحّ) يقال : هو نسيجُ وحْدِه ، وقريعُ وحْدِه : إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وأصله في الثّوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله [٢] . والقريع : السيّد . وهو جُحَيْش وَحْدِه ، وعُيَيْرُ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الشَرّ ، وهما مصغّر : عِير ، وهو : الحِمار ، وجحش ، وهو ولده ، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه ، ويقال : « هما نسيجا وحدهما » و « هم نُسجاءُ وَحْدِهم [٣] » ، و « هي نسيجةَ وحدِها [٤] » وهكذا . وقيل : « لا يتّصل بنسيج » وإخوته العلامات ، فيقال : « هما نسيجُ وحْدهما » . وهكذا . و « قريع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيّان وشيخه الشاطبيّ وزاد الشاطبي : « رُجَيْل [٥] وحد» ه .

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه [٦]) معطوفاً بالواو) فقط (ضرورة : كِلا وكِلْتا) نحو : وكلا الرجلين . « كِلْتا الجَنّتَيْن [٧] » .

١٢٣٥ – * كِلانا غنِيٌّ عن أخيه حَياتَهُ [٨] *

---

(١) ط : « حلبا » تحريف .

(٢) ط : « على منواله غيره » بزيادة : « غيره » والصّواب من ا ، ب ، وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٣) ا : « وهم نسيجوا وحدهم » .

(٤) ا : « وهي نسجت وحدها » تحريف .

(٥) ط فقط : « رجل وحده » تحريف . صوابه في ا ، ب وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٦) ط : « تعريفه » بالعين . تحريف .

(٧) سورة الكهف ٣٣ .

(٨) نسب في اللسان (غنى) إلى المغيرة بن حبناء التميميّ. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٥٥ =

١٢٣٦ – إنّ للخير وللشرّ مدىً وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ [١]

ومن تفريقه [٢] بالواو .

١٢٣٧ – • كلا أخي وخليلي وأجدى عَضُداً [٣] •

(وقال الكوفيّة : أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها[٤] ،سمع : « كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها [٥] » .

(وقال ابن الأنباري : و) إلى (مُفْرَدٍ إن كرّرت) كِلا نحو : كِلايَ وكِلاك حسنان .

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي : ذوا ، وذوو ، وذات ، وذاتا ، وذوات .

(وأولو ، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذي عِلْم ، وذي حُسْن . « وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ [٦] » . « ذَواتا أفْنان [٧] » (وإلى عَلَمٍ سماعاً) نحو :

= لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب . وصاحب الدرر ٢ : ٦٠ يقول : لم أعثر على قائله . وعجزه :

• ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا •

(١) لعبد الله بن الزبعري القرشيّ من قصيدة قالها في وقعة أحد قبل إسلامه .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٩ .

(٢) ط : « ومن تعريفه » بالعين والفاء . تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• في النائبات وإلمام الملمات •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٢ .

(٤) ط : « جواز توكيدهما » بالتثنية ، تحريف .

(٥) في الأشموني ١ : ٧٧ « كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنّى ، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى ، فيثنّى ، واعتبار اللفظ فيفرد .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .

ذُو يَزَن ، وذو رُعَيْن ، وذو الكِلاع [١] ، وذو سَلَمٍ ، وذو عمرو ، وذو تبوك . (وقيل : قياساً) قاله الفراء . (والغالب إلغاؤها) أي : كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ [٢]) . وقد لا تلغى نحو : « أنا الله ذو بَكّة » أي صاحب « بكّة » . (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير [٣]) كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه كقوله :

١٢٣٨ – • إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْل من النّاس ذَوُوهُ [٤] •

وقوله :

١٢٣٩ – • أبار ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهُ [٥] •

وقوله :

١٢٤٠ – • رجوناه قِدْماً من ذَويك الأفاضل [٦] •

(خلافاً للكسائي ، والنحّاس ، والزُّبيدي ، والمتأخّرين) في منعهم ذلك إلاّ

---

(١) ذو رُعَين كزُبَير : ملكُ حمير ورُعَين : حصن له أو جبل فيه حصن . وذو الكلاع الأكبر هو يزيد بن النعمان ، والأصغر : هو سُمَيْفع بن ناكور . انظر القاموس .

(٢) أي حينما تدخل على علم .

(٣) « أي بإضافتها إلى ضمير » سقط من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد ابن يعيش ٣ : ٣٨ .

(٥) نسبه صاحب المفصل لكعب ، ونسبه ابن يعيش للكميت وقال : وقيل لكعب . وصدره :

صبحنا الخزرجيّة مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

انظر المفصّل ٣ : ٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣ : ٣٨ وفي الدرر ٢ : ٦١ يذكر أنه لم يعثر على قائله ، وفيه : « أبان » مكان : « أبار » تحريف صوابه في النسخ الثلاث والمفصل . وفي النسخ الثلاث أيضاً : « رووه » .

(٦) للأحوص . ورواية الديوان ١٣٤ .

لكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأفاضل

وفي ط : « الأفضل » مكان « الأفاضل » تحريف .

في الشّعر . وجزم به الجوهريّ في الصّحاح . وفي « رءوس المسائل » بعد نقله المنع عن الثّلاثة المذكورين : وأجازه غير هؤلاء . وقد استعمل جمع « ذي » مقطوعاً عن الإضافة في قوله :

١٢٤١ – « فلا أعْنِي بِذَلـك أسْفليكمْ ولكنّي أريد به الذّوينـا [١] »

وجميع ما تقدّم لزم الإضافة معنى [٢] ولفظاً . (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيّتها .

[آل]

(آل) وأصله : أوَل ، قلبت واوه ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : أويْل . وقيل : أهل ، أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة [٣] بدليل : أُهيل .

وإنما يضاف (إلى عَلَم عالمٍ [٤] غالباً) كقوله :

١٢٤٢ – « نحن آلُ اللهِ في بلدتنـا لم نَزَل آلاً على عهد إرَمْ » [٥]

ومن إضافته إلى عَلَم غيره .

---

(١) للكميت . ديوانه ٢ : ١٠٩ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٧ ، وسيبويه ٢ : ٤٣ ، والخزانة ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٨٤ ، ٣ : ٤١١ . وفي ط « الذويا » مكان « الذويتا » تحريف .

(٢) « معنى و » سقطت من ط .

(٣) صار في التقدير : « أأل » فلمّا توالت الهمزتان ، أبدلت الثانية ألفاً كما قالوا : آدم ، وآخر .

(٤) في اللسان (أهل) : « وتخص العرب بالآل : الأشرف الأخصّ دون الشائع العام » .
ولعلّ المقصود بـ : « عالم » : عاقل ، بدليل مقابلة المذكور فيما بعد ، وهو « من إضافته إلى علم غيره » أي غير العاقل .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٢ .

١٢٤٣ – * من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق [١] *

هما علَمَا فرسٍ. وإلى الجنس : آل الصليب .

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله :

١٢٤٤ – وانصُر عـلى آل الصليب ، وعابديه اليومَ آلَك [٢] [٥١/٢]

وقيل : لا يَجوزُ ، وعُزِي للكسائي ، والنحّاس ، والزّبيدي .

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبَعْضُ . والجمهور) على (أنهما) عند التجرّد منها (معرفتان بنيّتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُوِيت تعرَّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هنا ، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيّتها ، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً ، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم : بأنهما نكرتان ، وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ ، وسُدس ، وثُلث ، فإنها [٣] نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحَكَوْا : مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما .

---

(١) في اللسان (جرد) : « الأجرد الذي يسبق الخيل ويتجرّد عنها لسرعته . وفي ا ، ط : « من المجرد من أل » تحريف . صوابه في اللسان ، وب . وهو صدر بيت عجزه :

* تعلمنا أوتارنا حين تصهل *

انظر الدمامينيّ الجزء الثاني ورقة ٥٤ من شرح التسهيل وقد غفل عن هذا الشاهد صاحب الدرر ، وكتب في الهمع على أنه نص نثريّ .

(٢) من أبيات لعبد المطلب جدّ الرسول عليه السلام . انظر الدرر ٢ : ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فإنهما » تحريف .

[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها ، فتكون نفس ما تضاف إليه [١] (وهي مع النكرة ككُلّ ، ومع المعرفة كبَعْض ، ومن ثَمّ) أي من هنا ، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة [٢] إلاّ مكرّرة ، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو :

١٢٤٥ – • أيٌّ وأيُّكَ فارِسُ الأحْزابِ [٣] •

ونحو : أي زيد حسن ، أي : أيّ أجزائه . فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة ، أو مثنى نحو : أيّ رجل ، وأيُّ الزيدين عندك ، هذا حكم شامِلٌ لأيّ بأنواعها ، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول . (ومرّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر ، والظروف والاستثناء (فلم نُعِدهُ) حذراً من التكرار .

[مسألة]

(مسألة) =(أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع « ما » المصدريّة أو النافية ، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله :

١٢٤٦ – • بآيةِ تُقْدِمون الْخيل شُعْثاً [٤] •

---

(١) « فتكون نفس ما تضاف إليه » سقطت في هذا الموضع من ا ، ب . وذكرت بين قوله : « وهي مع النكرة ككل » وقوله : « ومع المعرفة كبعض » .

(٢) « معرفة » سقطت من ا ، ب .

(٣) في الصحاح للجوهري منسوب إلى قيس بن الخطيم وصاحب الدرر يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » وصدره :

• فلئن لقيتك خالِيَيْن لتَعْلَمَنْ •

وفي ط : « إني » مكان : « أيّ » تحريف . وانظر الأشموني ٢ : ٢٦١ .

(٤) في الخزانة ٣ : ١٣٥ يقول البغداديّ : نسبه سيبويه إلى الأعشى . وقد ناقش البغداديّ في هذه النسبة سيبويه مع أن النسخة المطبوعة ١ : ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب . وعجزه :

• كأن على سنابكها مُداما •

وقوله :

١٢٤٧ – • الكنى إلى سَلْمى بآيةِ أوْمأتْ [١] •

وقوله :

١٢٤٨ – • بآية ما تُحبُّون الطّعاما [٢] •

وقوله :

١٢٤٩ – • بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا [٣] •

(وقيل : هو على حذف ما) المصدريّة ، والإضافة إلى المصدر المؤوّل . قال ابن جنيّ : وعلى الأول « ما » الموجودة زائدة ، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وإضافتها إلى الجملة الاسميّة في قوله :

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٦٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت وعجزه :

• بكفٍّ خضيبٍ تحت كُفّةِ مِدْرَع •

(٢) ليزيد بن عمرو بن الصّعق . وصدره :

• ألا مَنْ مبلغ عني تميما •

من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٠ . والكامل للمبرد ١ : ١٧١ والخزانة ٣ : ١٣٨ . وفي الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول و«يحبون » بالباء . وفي الخزانة : « تحبون » بالتاء وكذلك في النسخ الثلاث .

(٣) لعمرو بن شأس . وصدره :

• أليكنى إلى قَوْمي السّلامَ رِسالةً •

سيبويه ١ : ١٠١ .

١٢٥٠ – • بآية الحالُ منها عند بُرْقُعِها [١] •

(وقيل : لا يطّرد) ذلك ، بل يُقْتَصَر فيه على السمّاع ، قاله المبرّد .

(و) أضيف إليه أيضاً (– ذو – في قولهم : اذهب) بذي تسلم (أو أفعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة ، فالباء بمعنى في ، وقيل : للمصاحبة . أي : افعله مقرناً بسلامتك ، كما تقول : افعلـه بسعادتك . وقيل : للقسم أي بحقّ سلامتك . وهل هو خبر في معنى الدعاء ؟ أي : والله يسلمك .

و (قيل : ذو موصولة) أعربت على لغة ، و « تسلم » صلتها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثم حذف الجار اتّساعاً ، فصار تسلمه . ثم الضمير . (ويلحق الفعلين [٢] الفروع) فيقال : اذهبا [٣] بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبي بذي تسلمين .

[مسألة]

(مسألة) : (يحذف المضاف لدليل) جوازاً نحو : « أو كصيّب [٤] » أي كأصحاب صيّب . «أوْ كظُلُماتٍ في بَحْرٍ [٥] » أي كذي ظلمات بدليل : « يَجْعلون أصابِعَهم »

---

(١) لزاحم بن عمرو السّلوليّ . وتمامه :

• وقَوْلُ رُكْبَتِها قِيضْ حين تَثْنِيها •

انظر الدرر ٢ : ٦٤ . وفي النسخ الثلاث : « بأية الحال منها عند موقعها » تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ٦٤ . وانظر اللسان : (قيض)

(٢) أي « اذهب » ، و « تسلم » والمراد بالفروع : علامات التثنية والجمع .

(٣) ط : « اذهب بذي تسلمان » تحريف .

(٤) سورة البقرة ١٩ . (٥) سورة النور ٤٠ .

« يَغْشاه مَوْجٌ » (ودونه ضرورة) كقوله :

١٢٥١ ـ عَشِيّة فَرَّ الحارِثِيُّون بعدما قضى نَحْبه في ملتقى القوم هَوْبرُ [١]

يريد : ابن هوبر .

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم [٢]) نحو : « واسْأل القَرْية [٣] » أي أهلها ، « وأُشْرِبوا في قُلُوبِهِم العِجْلَ [٤] » أي حُبّه. فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السمّاع ولم يقس (خلافاً لابن جنيّ) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز : جلست زيداً على تقدير : جلوس زيد .

(وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو : « فإنّها مِنْ تَقْوى القلوب [٥] » أي : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. « قَبْضةً مِنْ أَثَرِ الرّسول [٦] » أي : أثر حافر فَرس الرّسول . « فكان قَاب قَوْسَيْنِ » [٧] أي مقدار مسافة قربه مثل : قاب. (ثم الأفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم .

والتذكير نحو :

---

(١) لذي الرمّة . ديوانه ٣٢٢ .

(٢) ط فقط : « بنيّة الحكم » وهو تحريف ، صوابه في ا ، ب . وقد فسّر هذه العبارة « التصريح » بقوله : « فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه ، وهو في ذلك على قسمين : سماعيّ ، وقياسيّ . فالسّماعي : ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى لقول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

انظر التصريح ٢ : ٥٥ .

(٣) سورة يوسف ٨٢ .

(٤) سورة البقرة ٩٣ .

(٥) سورة الحجّ ٣٢ .

(٦) سورة طه ٩٦ .

(٧) سورة النجم ٩ .

١٢٥٢ – • يَسْقُون من ورد البريص عليهم بَرَدَى يُصفّقُ بالرحيق السلسلِ [١] •

أي ماء بردى ، وإلاّ لقال : تصفق ، وهو نهر بدمشق ، ألفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

١٢٥٣ – • والمِسْكُ من أرْدانِها نافحة [٢] •

أي : رائحته . وعود ضميره نحو : « وتِلْك القُرى أهْلَكْناهم [٣] » أي : أهلها ، وغير ذلك كحديث : « إنّ هَذَيْن حرامٌ على ذُكور أمّتي » . أي استعمال هذين .

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مِثْلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً [٥٢/٢] للخليل : نعم . ولذلك نصب على الحال نحو : « تفرّقوا أيادِيَ سَبَأ » أي مثلها ، أو ركّب مع « لا » كحديث « إذا هلك كسرى فلا كِسْرى بعده ، وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بعده » وقال سيبويه : لا .

ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له .

فالأوّل نحو :

١٢٥٤ – • أكُلَّ امْرىءٍ تَحْسَبِين امْرأ ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا • [٤]

---

(١) لحسّان بن ثابت ، ديوانه ١٨٣ .

(٢) في الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول . ولم يظفر له بتتمّة . وقد ذكر الأشموني ٢ : ٢٧٢ تتمته وهي صدر :

• مرّت بنا في نِسْوة خَوْلةٌ •

(٣) سورة الكهف ٥٩ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي . =

أي : وكل نار .

والثّاني نحو : ﴿ تُرِيدُون عَرَض الدُّنيا ، واللهُ يريد الآخرة ﴾ [١] . (أي ما في الآخرة . وشرط ابن مالك) للجواز (اتّصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو :

١٢٥٥ – ولم أرَ مِثْلَ الخير يَتْرُكُهُ الفتى ولا الشرَّ يأتيه امرؤٌ وهو طائِعُ [٢]

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآيةَ المذكورة .

(و) شرط (قومٌ سَبْق نَفْيٍ أو استفهام كما تقدّم في الأمثلة . قال أبو حيّان : والصّحيح جوازه مع عدمهما كقوله :

١٢٥٦ – • لوانّ طبيب الإنس والجنِّ داوَيا الّـ
ـذي بي من عَفْراءَ ما شَفَيَاني • [٣]

وقوله :

١٢٥٧ – • كل مُشْرٍ في رهطه ظاهِرُ الـ عزّ ، وذي غُرْبَةٍ ، وفقرٍ مَهِينُ [٤] •

(و) الجر (دون عطفٍ ضرورة) كقوله :

١٢٥٨ – • الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطِرًا [٥] •

= سيبويه ١ : ٣٣ ، الإنصاف ٢ : ٤٧٣ ، المفصل ٣ : ٧٩ ، أوضح المسالك رقم ٣٥١ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤ : ١٤١ .

(١) سورة الأنفال ٦٧ .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٣) لعروة بن حزام العذري . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٥) يقول صاحب الدرر ٢ : ٦٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمّته .

أي : مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكَوْا : « أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ » ونحوها [١] ، أيّ « لحمْ شاةٍ » فقاسوا عليه نحو : يعجبن ضربٌ زيد ، أي ضَرْبَ زيدٍ ، والبصريّون حَمَلوا ذلك على الشّذوذ .

(ويحذف المضاف إليه) منويّاً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامّة) ويقل في غيرها كقبْلُ وبعد ، ونحوهما . وقال ابن عصفور : لا يقاس إلاّ في مفرد مضافه زمان ، وقد يبقى المضافُ بلا تنوين إن عطف [٢] هو على مضاف [٣] لمثله . (أو عطف عليه مضافٌ لمثله) فالأول : نحو : حديث البخاري « عن أبي برزة : غزوت مع رسول الله ﷺ سَبْعَ غزَوات أو ثمانيَ » بفتح الياء بلا تنوين .

والثاني : نحو ، حديث : أنه ﷺ قال : « تحيضين في علم الله ستةَ أو سبعةَ أيّامٍ » .

(وخصّه الفرّاء بالمصطحبيْن) كاليد والرجل نحو : قطع اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها ... والنّصف والرّبع ، وقبل وبعد بخلاف نحو : دار ، وغلام ، فلا يقال : اشتريت دار وغلامٍ [٤] زيد .

قال ابن مالك : وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيصِن « فلا خَوْفَ عَلَيْهم [٥] » ، أي : لا خَوْف شَيْءٍ عليهم ، وقوله :

١٢٥٩ — « سُبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخر [٦] »

---

(١) ا ، ب : « ادخلوا اطعمونا لحماً سميناً شاه دعوها » وفي العبارة ، تحريف ظاهر .

(٢) « عطف » سقطت من ا .

(٣) ط : « المضاف لمثله » .

(٤) ط : « دار غلام زيد » .

(٥) سورة البقرة ٣٨ .

(٦) سبق ذكره رقم ٧٤٣ .

[الفصل بين المتضايفين]

[مسألة] : لا يفصل بين المتضايفين ،أي المضاف ،والمضاف إليه (اختياراً) لأنّه من تمامه، ومُنَزّل منه منزلة التّنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر : « قَتْلَ أولادَهم شُرَكائِهِمْ [1] » وقرىء « مُخْلِفَ وَعْدَه رسُلِه [2] » وحديث البخاري : « هَلْ أنْتُمْ تارِكُو لي صَاحِبِي » وقوله : « تَرْكُ يَوْماً نَفسِك وهواها ، سَعْيٌ لها في رداها [3] » .

وقوله :

١٢٦٠ – • كناحِتِ يَوْماً صَخْرةٍ بعسِيل [4] •

وقيل : لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين . وردّ في الظّرف بأنه يتوسع فيه ، وفي المفعول بثبوته في السّبع المتواترة . وحسّنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح [5] بذلك لعدم الاعتداد ، وكونه غير أجنبي من المضاف ، ومقدّر التأخير .

---

(١) سورة الأنعام ١٣٧ .

(٢) سورة إبراهيم ٤٧ .

(٣) يوهم هذا القول أن يكون شاهداً شعريّاً ، وإنما هي حِكْمة ، عبّر عنها التصريح ٢ : ٥٨ ، والأشموني ٢ : ٢٧٦ « كقول بعضهم » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

• فرِشْني بخير لا أكُون وَمِدْحَتِي •

ورشني من رشت السهم : إذا ألزقت عليه الريش انظر اللسان (عسل) والصحاح للجوهري (عسل) والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

وفي ط : « كناحت يوم » بجرّ يوم ، وهو تحريف .

(٥) ط : « فإنه يصح » .

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله :

١٢٦١ – • تَسْقَى امتياحاً ندى المسواكَ رِيقتِها [١] •

وقوله :

١٢٦٢ – • كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديّ [٢] ... •

وقوله :

١٢٦٣ – • هما أخَوا – في الحرْب – مَنْ لا أخاله [٣] •

(وجوزّه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما . (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقلّ [٤] ، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم) . حكى الكسائي : هذا غلامُ وَاللهِ زَيدٍ . وقال أبو عُبَيْدة : إنّ الشاة لتجتر فتَسْمَعُ صوْتَ وَاللهِ رَبِّها .

(وإمّا) كقوله :

---

(١) بالجرير . وتمامه :

• كما تضمّن ماء المزنة الرّصَفُ •

ديوان جرير ٣٨٦ . وفي ط : « يد المسواك » وكان : « ندى المسْواك » تحريف . صوابه في التصريح ٢ : ٥٨ والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٢) لأبي حية النميري وتمامه :

• يُقاربُ أو يُزِيل •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩١ ، والتصريح ٢ : ٥٩ والأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٣) لعمْرَةَ الخثعميّة . وعجزه :

• إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما •

من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ .

(٤) ط : « غير المستقيل » ، تحريف .

١٢٦٤ – • هما خُطّتا إمّـــا إسارٍ ومِنّةٍ وإما دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أجْدرُ •[1]

ذكرها في « الكافية » ، والأول في « الخلاصة » ، ولا ذكْرَ لهما في « التسهيل » .

(ويجور) الفصل ضرورةً لا اختياراً (بنعت) نحو :

١٢٦٥ – • مِنِ ابن أبي شيْخ الأباطِح طالبٍ[2] •

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله [٥٣/٢] .

١٢٦٦ – • كأنّ بِرِذَوْنَ أبا عِصـــام زيدٍ حمـــارٌ دُقّ باللِّجـام •[3]

أراد : كأنّ بِرِذَوْنَ زيد يا أبا عصام . وقال ابن هشام[4] : يحتمل أن يكون « أبا » هو المضاف إليه على لغة القَصْر ، وزيد بدل ، أو عطف بيان . ومثّله أبو حيان بقول زهير :

١٢٦٧ – • وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَـــرا •[5]

أي : يا كعب

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٨٧ .

(٢) نسبه في التصريح ٢ : ٥٩ إلى معاوية بن أبي سفيان وصدره :
• نجوْتُ وقد بلّ المرادي سَيْفَهُ •

(٣) رجز لم يدر قائله . انظر الأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٤) ب ، ط : « ابن هشام » و ا : « هشام » بسقوط « ابن » .

(٥) لبجير بن زهير يحرّض أخاه كعباً على الإسلام . وفي ط : « فاق » مكان : « وفاق » تحريف وقد نسبه السيوطي إلى زهير ، والصواب إلى ابنه بُجَيْر . انظر الدرر ٢ : ٦٧ ، والعيني هامش الأشموني ٢ : ٢٧٦ .

١٢٦٨ – ما إنْ وَجدْنا لِلْهوَى من طِبٍّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ [١]

وقوله :

١٢٦٩ – أنْجَبَ أيّامَ والِدَاهُ بِـــه إذْ نجلاهُ ، فَنِعْم ما نَجَـلا [٢]

(وفعل ملغىً) كقوله :

١٢٧٠ – • بأيّ تراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا [٣] •

أي : بأيّ الأرضين تراهم حَلّوا .

(ومفعول له) أي من أجله كقوله :

١٢٧١ – • معاودٌ جُرْأةً وقِت الهوادي أشمُّ كـأنّهُ رجُلٌ عَبوسُ [٤]

أي : مُعَاوِدُ وقِت الهوادي جرأة .

[المضاف للياء]

[مسألة] :

مسألة (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنّىً ومجموعاً) على حدّه ،

---

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد العيني . هامش الأشموني ٢ : ٢٧٩ .

(٢) للأعشى ديوانه ١٧٢ ، والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

• أأالدّبرانِ أم عَـفُوا الكِفَارا •

والكفار : موضع معروف .

من شواهد الأشموني والعيني ٢ : ٢٧٩ .

(٤) لأبي زبيد الطّائيّ في وصف الأسد ، وقد جعل السيوطي في الهمع الصدر عجزاً ، والعجز صدراً مع أن القصيدة سينيّة . وقد تنبّه لذلك الأشموني ٢ : ٢٨٠ ، وانظر شعر أبي زبيد الطائيّ ٩٨ . وفي ط : « مقاود » بالقاف ، تحريف .

وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره ، وهو الألف من الأول ، والأخير ، والواو من الثاني ، والياء من الثلاثة . (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة ، (والواو) بعد قلبها ياء ، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو : زَيْدِيّ ، وزَيْدَيَّ [1] ، وقاضِيّ ، ومُسْلِمِيّ .

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى : كزيْدايَ ، والمقصور كعصايَ ومَحْيايَ .

(وقلبها) ياءً (في المقصور لغة) لهُذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيّان كقوله :

١٢٧٢ — * سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ [2] *

وقرأ الحسن : « يا بُشْرايَ [3] » .

(و) قلبها (في لَدَى ، وإلى ، وعَلى) الاسْمَيْن [4] (أكثر) وأشهر في اللغات من السّلامة نحو : لَدَيَّ ، وعلَيَّ الشّيءُ ، وإليَّ . وبعض العرب يقول : لدَاي ، وعَلاي ، نقله أبو حيّان معترضاً به على صاحب « التمهيد » في نفيه ذلك .

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصّحيح تفتح) كما تقدّم . (وقد تكسر مع المقصور) . قرأ الحسن : « عَصَايِ [5] » . (و) قد تكسر المُدْغَمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة : « بِمُصْرِخِيِّ [6] » وقول الشاعر :

---

(١) إذا كان مثنّى منصوباً .

(٢) لأبي ذؤيب وتمامه :

* فتخرّموا ولكل جنب مصرع *

ديوان الهذليين ١ : ٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٢ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) أي : الظرفين ، والمراد بهما : « إلى » و « على » فقط لأن : « لدى » متّفق على اسميّتها بخلاف : إلى ، وعلى .

(٥) سورة طه ١٨ .

(٦) سورة إبراهيم ٢٢ .

١٢٧٣ – • عليٌّ لعمروٍ نِعْمةٌ بعد نِعْمَةٍ [١] •

سمع بكسر الياء .

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلٌّ منهما ، (وفي الأصل) منهما (خلاف) : قيل : الفتح أصلٌ ، لأنه حرف واحد ، فقياسه التّحريك به ، ثم سكّن تخفيفاً . وجزم به ابن مالك في « سبك المنظوم » . وقيل : السّكون أصلٌ ، لأنه حرف علّة [٢] ضمير فوجب السّكون كواو ضربوا ، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذّر الابتداء به ، والمتّصل بغيره لا تَعذُّر فيه .

(وقلَّ حَذْفُها) أي : الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى : « فَبَشِّرْ عبادِ الّذين [٣] » . بحذف الياء وَصْلاً ووقفاً ، وخطّاً .

(و) قلَّ (قلبها ألفاً) كقوله :

١٢٧٤ – • أطوِّف ما أطوِّف ثـم آوي إلي أمّا ويَرْوِيني النقيـعُ • [٤]

(وخصّه ابن عصفور بالضّرورة) وأطلق غيره جوازه .

(و) قَلّ حذفها أي : الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاًّ عليها كقوله :

١٢٧٥ – ولستُ بمدْرِكٍ مـا فات منّيٌّ بلَهْفٍ ، ولا بلَيْتَ ولا لَوَانّي [٥]

---

(١) للنّابغة الذّبيانيّ . ديوانه ٩ ، وعجزه :

• لوالده ليست بذات عقارب •

(٢) ا ، ب : « عليه ضمير » تحريف .

(٣) سورة الزمر ١٧ ، ١٨ .

(٤) لنفيع بن جرموز بن عبد شمس ، وهو جاهليّ . انظر النوادر لأبي زيد ١٨ ، ١٩ . قال أبو حاتم : نُقَيْع . وقال أبو الحسن : « نَقِيع » الصواب . وفي الدرر ٢ : ٦٩ أنه لم يعثر على قائله .

(٥) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٤١ والأشموني ٢ : ٢٨٢ ، وقطر الندى ٢٨٦ .

قال أبو عمرو بن العلاء : (و) مع (ضمّه [1]) كقوله :

١٢٧٦ – * ذَريني إنّما خَطَئي وصَوْبي عليّ وإنما أهْلَكْتُ مالُ * [2]

أي : مالي .

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال : المعنى في البيت : إن الذي أهلكته مال لاعِرْض .

(قال ابن مالك : فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة : مُكْرِميّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) ؛ لأنها حينئذ في نيّة الانفصال ، فلم تمازج ما اتّصلت به ، فتُشْبِه ياء : قَاضٍ في جواز الحذف ، فلا حظّ لها في غير الفتح والسّكون . قال أبو حيّان : وغيره من النّحويين لم يذكروا هذا القَيْد ، ثم نقله في « الارتشاف » عن المجالس لثعلب ، والنّهاية .

(فإن نُودِيَ) المضاف [٥٤/٢] للياء ، لا بعد ساكن (ففيها) أي : الياء لغات أشهرها : (الحذْفُ ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها [3] ، لأن المنادى كثير التّغيير ، لكثرة الاستعمال نحو : « يا عبادِ فاتّقون[4] » . (فالإبقاء ساكنة) ،يليه (فمفتوحة) نحو : « يا عباديَ الّذين أسْرَفوا[5] » (فقلبها ألفاً) يليه نحو : « يا حَسْرَتا على مَا فَرّطت [6] » (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتْلُوّ) استغناءً به عنها ، كما استَغْنَوْا بالكسر عن الياء. وهذا الوجْه أجازه الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ.(ومنعه الأكثرون) قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماعٍ [7] من العرب في النّداء (فمع ضمّه) أي المتلوّ (حيث لا لبس) يَحْصُل بالمنادى المفرد ، قرىء « قُلْ ربُّ احْكُم بالحقّ [8] »

(١) ط : « ومع ضمّة » تحريف ، والمراد : مع ضمّ المتلوّ به .

(٢) لابن غلفاء . من شواهد الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه ٢٥٤ . وفرائد القلائد ٣١٨ .

(٣) « دالاً عليها » سقطت من ١ .

(٤) سورة الزمر ١٦ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ . (٦) سورة الزمر ٥٦ .

(٧) « سماع » سقطت من ا .

(٨) سورة الأنبياء ١١٢ وقال العكبريّ ٢ : ١٣٨ : قُلْ يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي .

« قال ربِّ السِّجنُ أحبُّ إليَّ [١] » أي إلي يا ربِّ . وحكى سيبويه : يا قومُ لا تفعلوا ويا ربُّ اغفر لي ، ووجِّه بأنه لما حذف المعاقب للتّنوين بُني على الضمّ كما بُني ما ليس بمضاف ، إذا حذف تنوينه .

قال أبو حيّان : والظّاهر أنّ حُكْمَهُ في الإتباع حينئذٍ حُكْمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف ، لا حكم المضاف للياء .

(وأنكَرَهُ) أي الضمّ ابن هشام (اللّخمي) ، وقال : إنّما أجازه سيبويه فيما كثر إرادة الإضافة فيه .

(وقال خطّاب) المارِديّ [٢] : هو رديءٌ قبيحٌ ، لأنه يلتبس المضاف بغيره . أمّا بعد ساكن مُدْغم أو غيره فلا سبيل إلى ... [٣] نحو يا قاضيّ وبنيّ .

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النّداء (أمّاً أوْ عَمّاً مع ابن ، وابنة قلّ إثباتها ، وقَلْبُها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلاّ في ضَرُورةٍ كقوله :

١٢٧٧ — « يا ابن أُمّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي [٤] »

وقوله :

---

(١) سورة يوسف ٣٣ .

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي اختصر « الزاهر » لابن الأنباري . وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيّان وابن هشام كثيراً ، مات بعد ٤٥٠ .

(٣) في ب بياض مشار إليه ، (كذا) وفي ا سقطت العبارة من قوله : « بغيره » إلى قوله : « المضاف إلى الياء » . وليس في ط بياض مشار إليه مع أن الأسلوب يشير إلى هذا النقص .

(٤) لأبي زبيد الطائي يرثي أخاه . ديوانه ٤٨ ، وتمامه :

« أنت خلّفتني لدهر شديد »

من شواهد ابن الشجري ٢ : ٧٤ ، والأشموني ٣ : ١٥٧ ، والتصريح ٢ : ١٧٩ .

١٢٧٨ – • يابنةَ عَمّا لا تَلُومي واهْجَعي [١] •

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم : إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشَر ، وبَعْلبَك ، قال تعالى : « يا بْنَ أُمَّ لا تَأخُذْ بِلِحْيَتي ولا بِرَأسي [٢] » . قرىء في السّبع بالكسْر والفَتْح .

(قال قوم : ومع ضَمِّها) . أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة ، فلا يحذف منه الياء . كيا أخي ، يا ابن خالي . (وتزيد أم وأب) على الحذْف ، والإبقاء والقَلْب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السّبع . (قيل : ومضمومة) قاله الفرّاء والنّحاس ، وحكى الخليل [٣] : يا أمّتُ لا تفعلي ، ومَنَعه الزّجّاج . (والأصحّ أنّها) توصل [٤] أي التاء (عَوْض) من الياء أو الألف [٥] . (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لايجمع بين العِوض والمُعوّض .

وقولهم : يا أبتا بالألف ، وهي التي تُوصَل بآخر [٦] المنادى لِبُعْدٍ أو استغاثة ، لا المبدلة من الياء كالّتي في « حسرتا » . وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجليّ . وعجزه :

• وانمي كما ينمي خضاب الأشجع •

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠ وشواهد الشافية لابن الحاجب ٤=٢٠٩ .

(٢) سورة طه ٩٤ .

(٣) ا ، ب : « وحكى النحاس » .

(٤) « توصل » سقطت من ا ، ب .

(٥) ا : « عوض من الياء والألف » بالواو دون « أو » .

(٦) ط : « وهي التي توصل ياء بآخر المنادى » تحريف . ومن قوله : « لبعد » إلى قوله : « المضاف للياء » سقط من ب .

(أو نَدْب) المنادى المضاف للياء،(فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع أَلِفَيْن نحو : واعَبْدِيا ، واعَبْدا . (وعلي) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط ، وتزاد الألف ، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذْفُ مع كسر المتلوّ أو فتحه ، أو ضمّه، والقلب ألفاً (تُقْلب) ألفاً (وتحذف لألف النّدبة) لاجتماع ألفين (وقد يستغني بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور ، فيقال : « يا غلام ، واحيباه » (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد ، فتقول : يا غلامي ، واحيباه .

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمي و) يقال في (فم : فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل ، وقلبها ياء ، وإدْغامها في الياء . و (قَلّ : فمي) . وقيل: لا يجوز إلاّ في الضرورة ؛ لأن الإضافة ترد إلى الأصل . واستدل ابن مالك ، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحيحين : « لخلوف فم الصائم » . (و) يقال فيه في لغة التضعيف: « فَميّ » ، والقصر فماي . (و) يقال (في أب وإخوته : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني) بلا ردّ ؛ لأنه المستعمل ، كالإضافة [1] إلى غير الياء نحو : إن هذا أخي . (وجوّز الكوفيّة والمبرّد ، وابن مالك) أن يقال : (أبيٌّ) بردّ اللاّم كقوله :

١٢٧٩ ــ كأنْ أبيٌّ كَرَمــاً وســوداً يُلْقِي على ذي اللّبَد الجديدا [2]

(زاد) ابن مالك : (وأخيّ) . قال : ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على « أبيٌّ » كما فعل المبرّد .

(و) يقال (على المختار) في ذي : ذيّ ؛ لأن الأصل في الرفع : ذوي ، قلبت

---

(١) ط : « فالإضافة » بالفاء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٧٠ .

الواو ياء [1] ، وأدغمت فيها كالجرّ ، والنصب . ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى [٢/٥٥] الضّمير .

[خاتمة في الجر بالمجاورة]

خاتمة : في سبب للجر ضعيف .

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، (وتوكيد) كقولهم :

١٢٨٠ – • يا صَاحِ بلِّغ ذوي الزَّوجات كُلِّهِمِ [2] •

بجر « كلّهم » على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات والا لقال : كُلَّهُنَّ .

(زاد قوم : وعطف نسق) كقوله تعالى : « وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وأَرْجُلِكُم »[3] فإنه معطوف على : « وأيديكم » لأنه موصول . قال أبو حيّان : وذلك ضعيف جداً ، ولم يحفظ من كلامهم . قال : والفرْق بينه وبين النّعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما [4] أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف . وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مَسْح الخف .

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور : (و) عطف (بيان) . وقال : لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار ، لأنه كالنعت ، والتوكيد في مجاورة المتبوع . أما البدل فقال

---

(١) « يا » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

• أن ليس وصل إذا انحلّت عُرى الذنب •

من شواهد شرح شذور الذهب : ٣٣١ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) ط : « منهما » تحريف .

أبو حيان: لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خرَّج عليه أحدٌ شيئاً. قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول [١]، على الأصحّ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرْف جرٍّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزّل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام:

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنّي) وقال الأوّل [٢]: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الْجُحْرُ مِنْهُ [٣]. كمررت برجل حسنٍ الوجْهُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أُضْمِر الجُحْرُ فصار: «خَرِبٌ».

وقال الثاني [٤]: أصْلُهُ: خَرِبٍ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٍ وجْهُه. ثم نقل الضمير فصار خَرِبٍ الجُحْرُ، ثم حذف.

وردّ بأن إبراز الضّمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصّفة [٥] لضعفها لا يتصرّف [٦] فيه بالحذف.

(وقصره الفرّاء على السّماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرَةُ ضَبٍّ خَرِبَةٍ بالجرّ.

---

(١) ط فقط: «لا للعامل الأول».

(٢) أي السّيرافي.

(٣) في العبارة نقص. وقد جاءت العبارة في المغني ٢: ١٩٢ على النحو التالي: «قال السّيرافي: الأصل: «خربٍ الجحرُ منه» بتنوين «خرب» ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ» وخفض «الجحر» كما تقول: «مررت برجلٍ حسن الوجه بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوجه منه». وفي ب: «حزب الجحر ومنه» بواو العطف تحريف. أ.

(٤) أي: ابن جني.

(٥) ا: «الصيغة» بالغين المعجمة تحريف.

(٦) ا: «يتصرف» بإسقاط «لا» تحريف.

(وخصّهُ قومٌ بالنّكرة) كالمثال ، ورُدَّ بما حكاه أبو مرْوان [1] : « كان واللهِ من رجال العرب ، المعروفِ له ذلك » .

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنّى) أي : بالمفرد والجَمْع فقط . قيل : (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبَيْن ، ولا على الثّاني : هذه جُحرة ضبٍ خربةٍ .

والجواز في المثنّى مَعْزُوٌّ إلى سيبويه . قال أبو حيّان : وقياسه الجواز في الجمع . والمانع قال : لم يرد إلاّ في الإفراد ، وهو قريبٌ من رأي الفرّاء .

(١) ا : « أبو مروان » بالميم ، ب : « أبو تروان » بالتاء ، وط : « أبو شروان » بالشين . ولم أهتد إلى معرفة صاحب الكنية . ولعله ابن مروان بن سعيد المهلبيّ النحوي أحد أصحاب الخليل ، وقد ذكره سيبويه ١ : ٥٠ ونسب اليه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزّاد حتّى نعله ألقاها

وانظر البغية ٢ : ٢٨٤ فقد ذكر فيها باسم : « مروان بن سعيد ... المهلبي النحوي » . ونسب إليه البيت الذي ذكره سيبويه .